BLACKBIRD FOR TRAINING

المعايير المحاسبية والمالية الدولية الحديثة

30 November – 4 December 2026

براغ (التشيك)



المعايير المحاسبية والمالية الدولية الحديثة

المرجع: 356471_3255939 **التاريخ:** 30 November – 4 December 2026 **المكان:** براغ (التشيك) **الرسوم:** GBP 5200

مقدمة

تمثل المعايير المحاسبية والمالية الدولية الحديثة إطارًا أساسيًا لإعداد التقارير المالية وعرض المعلومات المحاسبية بصورة تتسم بالشفافية والاتساق وقابلية المقارنة. وتعتمد المؤسسات الحكومية والخاصة، والشركات المدرجة، والبنوك، والمؤسسات المالية، والجهات الرقابية على هذه المعايير لفهم المركز المالي، وتقييم الأداء، وتحليل التدفقات النقدية، واتخاذ قرارات تستند إلى معلومات موثوقة.

لم يعد تطبيق المعايير الدولية مقتصرًا على إعداد القيود المحاسبية أو الالتزام بشكل محدد للقوائم المالية. بل أصبح مرتبطًا بتصميم السياسات المحاسبية، وتحديد أسس الاعتراف والقياس، وتقييم الأصول والالتزامات، ومعالجة الإيرادات والتكاليف، وتقديم الإفصاحات التي توضح المخاطر والافتراضات والأحكام المهنية المستخدمة.

صُممت دورة المعايير المحاسبية والمالية الدولية الحديثة لتزويد المشاركين بفهم منظم للمعايير الأساسية وتطبيقاتها العملية. وتغطي الدورة الإطار المفاهيمي، وإعداد القوائم المالية، والسياسات والتقديرات، والأصول والالتزامات، والإيرادات، والإيجارات، والأدوات المالية، والتدفقات النقدية، والتقارير الموحدة، وأحدث التعديلات المؤثرة في العرض والإفصاح.

وتشمل التطورات الحديثة تعديلات أصبحت نافذة اعتبارًا من الأول من يناير 2026، إلى جانب معايير جديدة تدخل حيز التطبيق في الأول من يناير 2027، ومنها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 المتعلق بالعرض والإفصاح في القوائم المالية، والمعيار رقم 19 المتعلق بالإفصاحات المبسطة لبعض الشركات التابعة.

تستهدف الدورة المديرين الماليين، ورؤساء الحسابات، والمحاسبين، والمراجعين الداخليين والخارجيين، والمراقبين الماليين، والعاملين في الخزانة والامتثال والحوكمة وإدارة المخاطر. كما تناسب المهنيين الذين يحتاجون إلى تفسير التقارير المالية أو تقييم أثر المعايير على القرارات الإدارية والاستثمارية.

أهداف الدورة

تهدف دورة المعايير المحاسبية والمالية الدولية الحديثة إلى تطوير قدرة المشاركين على فهم المتطلبات المحاسبية وتطبيقها وتحليل آثارها على القوائم المالية. وبنهاية الدورة، سيكون المشارك قادرًا على ما يلي.



- فهم الإطار العام لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية والجهات المسؤولة عن إصدارها.
- تفسير أهداف التقارير المالية واحتياجات المستثمرين والمقرضين والجهات الرقابية ومستخدمي القوائم المالية.
- تطبيق متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح على المعاملات والأرصدة المحاسبية.
- التمييز بين الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات وفق التعريفات المعتمدة.
- إعداد القوائم المالية الرئيسية وربط المعلومات الواردة فيها بالإيضاحات المرفقة.
- اختيار السياسات المحاسبية المناسبة وتطبيقها بصورة متسقة على المعاملات المتشابهة.
- التمييز بين التغير في السياسة المحاسبية والتغير في التقدير وتصحيح أخطاء الفترات السابقة.
- معالجة المخزون والممتلكات والآلات والمعدات والأصول غير الملموسة وفق الأسس المناسبة.
- تحديد مؤشرات انخفاض قيمة الأصول وقياس الخسائر الناتجة عنها ومعالجة عكس الانخفاض.
- تطبيق مبادئ الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء وتحديد التزامات الأداء.
- فهم المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وحقوق الاستخدام والتزامات الإيجار.
- تصنيف وقياس الأدوات المالية وتحليل متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إعداد وتحليل قائمة التدفقات النقدية وتصنيف التدفقات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- فهم أسس إعداد القوائم المالية الموحدة ومعالجة الاستثمارات في الشركات التابعة والزميلة.
- تحليل أثر أحدث التعديلات المحاسبية والمالية على السياسات والأنظمة والتقارير المؤسسية.

محاور الدورة

اليوم الأول: الإطار المفاهيمي وإعداد القوائم المالية.

- التعرف على هيكل المعايير المحاسبية والمالية الدولية ونطاق تطبيقها داخل المؤسسات.
- فهم أهداف التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة.
- تحليل تعريفات الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات.
- دراسة أسس الاعتراف بالعناصر وإلغاء الاعتراف بها وطرق قياسها.
- تطبيق مفاهيم الاستمرارية وأساس الاستحقاق والأهمية النسبية والثبات في العرض.
- التعرف على مكونات القوائم المالية ومتطلبات العرض والتصنيف والإفصاح.
- مراجعة نموذج قوائم مالية وتحديد مواطن القصور في التصنيف والعرض والإيضاحات.



اليوم الثاني: السياسات المحاسبية والأصول والانخفاض في القيمة.

- تحديد السياسات المحاسبية المناسبة وآلية تطبيقها بصورة متسقة.
- معالجة التغيرات في السياسات والتقديرات وتصحيح أخطاء الفترات السابقة.
- تطبيق أسس قياس المخزون وتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق.
- معالجة الممتلكات والآلات والمعدات والإهلاك وإعادة التقييم والاستبعاد.
- التمييز بين تكاليف البحث والتطوير ومعالجة الأصول غير الملموسة.
- تحديد مؤشرات انخفاض القيمة واحتساب القيمة القابلة للاسترداد.
- تطبيق حالات عملية تتعلق برسملة التكاليف والإهلاك والانخفاض والتصحيح المحاسبي.

اليوم الثالث: الإيرادات والإيجارات والمخصصات والضرائب.

- تطبيق نموذج الاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء.
- تحديد العقد والتزامات الأداء وسعر المعاملة وتوقيت الاعتراف بالإيراد.
- معالجة المقابل المتغير والخصومات والضمانات وتعديلات العقود.
- إثبات أصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار وقياسها لاحقًا.
- التمييز بين المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة.
- فهم الفروق المؤقتة والضريبة المؤجلة وعلاقتها بالقيمة الدفترية والأساس الضريبي.
- تحليل حالات متكاملة تشمل الإيرادات والإيجارات والمخصصات والضرائب المؤجلة.

اليوم الرابع: الأدوات المالية والتدفقات النقدية والتقارير الموحدة.

- تصنيف الأصول والمطلوبات المالية وفق طبيعتها ونموذج الأعمال وخصائص التدفقات التعاقدية.
- تطبيق القياس بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة بحسب متطلبات التصنيف.
- فهم نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وتقدير مخصصات انخفاض القيمة.
- تحليل متطلبات الإفصاح عن مخاطر الائتمان والسيولة والسوق.
- إعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة.
- فهم مبادئ السيطرة وإعداد القوائم المالية الموحدة ومعالجة حقوق غير المسيطرين.
- تطبيق تمرين يجمع بين تصنيف الأدوات المالية وإعداد التدفقات النقدية والتوحيد المالي.



اليوم الخامس: أحدث المعايير والتعديلات والتطبيق المتكامل.

- استعراض التعديلات الواجبة التطبيق اعتبارًا من الأول من يناير 2026 وأثرها على السياسات والإفصاحات.
- دراسة تعديلات تصنيف وقياس الأدوات المالية وما يرتبط بها من إفصاحات.
- فهم التطورات المتعلقة بعقود الكهرباء المعتمدة على الطبيعة وأثرها على معالجة الأدوات المالية.
- التعرف على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18 ومتطلباته الجديدة للعرض والإفصاح.
- تحليل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 19 وشروط استخدام الإفصاحات المخفضة للشركات التابعة المؤهلة.
- تقييم جاهزية المؤسسة للمعايير الجديدة وتحديد الفجوات في البيانات والأنظمة والسياسات.
- تنفيذ دراسة حالة ختامية تشمل القياس والقيود والعرض والإفصاح وإعداد توصيات للتطبيق.

لماذا يجب عليك حضور هذه الدورة؟ الايجابيات والسلبيات!

- تطوير فهم مترابط للمعايير المحاسبية والمالية الدولية الحديثة بدلاً من دراسة كل معيار بصورة منفصلة.
- تحسين القدرة على تفسير المعاملات واختيار المعالجة المحاسبية الملائمة لها.
- رفع دقة الاعتراف والقياس والتصنيف والعرض والإفصاح في القوائم المالية.
- تعزيز القدرة على مراجعة السياسات المحاسبية وتحديد مدى توافقها مع المتطلبات الحالية.
- تحسين تحليل الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات والأدوات المالية.
- تطوير القدرة على اكتشاف الأخطاء المحاسبية ومواطن عدم الاتساق في التقارير.
- دعم التواصل المهني بين الإدارات المالية والمراجعين والجهات الرقابية والإدارة العليا.
- تحسين جاهزية المؤسسة لتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة ضمن المواعيد المحددة.
- تنمية مهارات الحكم المهني عند التعامل مع التقديرات والافتراضات والمعاملات المعقدة.
- تطبيق المعايير على حالات عملية تعكس مواقف مالية ومحاسبية شائعة في المؤسسات.

الخاتمة

تشكل المعايير المحاسبية والمالية الدولية الحديثة أساسًا لإعداد معلومات مالية قابلة للفهم والتحليل والمقارنة. ويعتمد نجاح تطبيقها على قدرة المؤسسة على تحويل المتطلبات الفنية إلى سياسات وإجراءات وبيانات وضوابط قابلة للتنفيذ، وليس على معرفة أسماء المعايير أو نصوصها بصورة نظرية فقط.

تقدم الدورة إطارًا متسلسلاً يبدأ بالإطار المفاهيمي وأهداف التقارير المالية، ثم ينتقل إلى عناصر القوائم المالية وأسس الاعتراف والقياس والعرض. وبعد ذلك، تتناول السياسات المحاسبية والتقديرات والأخطاء، والمخزون، والأصول الثابتة، والأصول غير الملموسة، والانخفاض في القيمة، بما يساعد المشاركين على فهم العلاقة بين المعاملة والقيمة المسجلة وأثرها على التقارير.



كما تغطي الدورة الموضوعات التي تحتاج عادةً إلى تحليل وحكم مهني، مثل الاعتراف بالإيرادات، وعقود الإيجار، والمخصصات، والضرائب المؤجلة، والأدوات المالية، والخسائر الائتمانية المتوقعة. ويرتبط ذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية، وفهم الاستثمارات والعلاقات بين الشركات، وإعداد المعلومات المالية الموحدة عند الحاجة.

وتخصص الدورة جزءًا واضحًا لأحدث التطورات، بما يشمل التعديلات الفعالة في عام 2026 والمعايير التي يبدأ تطبيقها في عام 2027. ويعد الاستعداد المبكر لهذه التغييرات ضروريًا، لأن أثرها قد يمتد إلى شكل القوائم المالية، وتعريف مؤشرات الأداء، وطبيعة الإفصاحات، ومصادر البيانات، ودليل الحسابات، والأنظمة المستخدمة في إعداد التقارير.

ولا يتحقق الامتثال الفعلي من خلال الإدارة المالية وحدها. إذ تتطلب بعض المعايير معلومات من إدارات العقود والمبيعات والمشتريات والخزانة والموارد البشرية والقانونية وإدارة المخاطر. لذلك، تساعد الدورة المشاركين على تحديد مصادر المعلومات والمسؤوليات وآليات المراجعة والتنسيق اللازمة لإعداد تقارير متكاملة.

وبنهاية البرنامج، يمتلك المشاركون منهجية عملية لتحليل المعاملات، وتحديد المعيار المناسب، واختيار المعالجة، وإعداد القيود، ومراجعة العرض والإفصاح. كما يصبحون أكثر قدرة على تقييم جاهزية مؤسساتهم، وتحديد فجوات التطبيق، ووضع أولويات واضحة لتحديث السياسات والبيانات والأنظمة والضوابط المالية.

